

مقتل (عاجل) ✨ (القادمة من سوريا) الخارجية حرس السواحل الاميركي يعزز اجراءات تفتيش السفن عاجل
اربعة من عناصر الجهاد الاسلامي مقتل عاجل ✨ غزة ثلاثة فلسطينيين في قصف اسرائيلي جنوب قطاع
قتيلا في تفجيرين في وسط بغداد (حصيلة 54 عاجل ✨ غزة غارة اسرائيلية جنوب قطاع في
نيكاراغوا تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع كولومبيا عاجل ✨ (جديدة)

في ندوة «النهار» العقارية حول «الواقع والرؤى المستقبلية للعاصمة» الخبراء: «التعفن» العمراني يحاصر العاصمة... وقوانين الأراضي انتخابية

باسم رشاد

عدد القراء : 6

مقالات أخرى للكاتب



قيس الغانم

شهدت ندوة «النهار» الاقتصادية مناقشات ساخنة حول ازمات العاصمة والفرص الضائعة «حيث اكد المشاركون ان العاصمة تنن من التعفن المعماري بانتشار بيوت العزاب في كل انحاء العاصمة الامر الذي عرقل جميع قرارات التطوير والتي اعتبروها حيراً على ورق. وقال الخبراء ان مشكلة العاصمة انه لا يوجد لها وال يرها وانها تحتاج الى غربة ولباس جديد لهيئاتها ووزاراتها ذلك الان فكرة تحويل الكويت الى مركز تجاري واقليمي عالمي لن تتحقق الا بتطوير العاصمة التي تحاصرها المشاكل من كل جانب مطالبين بانشاء هيئة عليا لتطويرها وتضم متخصصين لوضع الرؤى المستقبلية في ظل الاجهازات المتتالية من الحكومة للقطاع الخاص الذي قدم العديد من المبادرات الا انها تقابل بالرفض. وأوضح الخبراء ان الحكومة اوقفت قرار منح نسب البناء الذي أسهم في تطوير العقارات خوفاً من استجابات مجلس الأمة عملاً بنظرية «سكر وبلاش عور الرأس». ورأى الخبراء ان قرارات مجلس الوزراء في الشأن الاقتصادي سياسية تفتقر الى رؤية فنية وذلك لعدم وجود برنامج او جدول زمني لتطوير الخدمات والبنية التحتية للعاصمة مستدلين على ذلك بقانون الاراضي الذي

أصدرته الحكومة أخيراً معتقدة انه سيسهم في خفض الاسعار رغم ان بنوده نجده قانوناً انتخابياً وسيكبل الاقتصاد في الوقت الذي نطالب بان نكون مركزاً اقليمياً مالياً. وقال رئيس اتحاد ملاك العقار والخبير العقاري قيس الغانم انه لا توجد جدية لدى المسؤولين وتصريحاتهم حبر على ورق فنحن ننشئ القوانين ونقف فتصطدم التشريعات ببعضها ببعض لعدم دراستها او تأثيراتها المستقبلية لافتنا الى ان ميزانية الرعاية السكنية لو تم استثمارها واعطاء الفرصة للقطاع الخاص لانتهت المشكلة الاسكانية في غضون سنوات قليلة. وزاد ان حكومتنا باعت الهواء للمستثمرين وحقت من ورائهم 25 مليون دينار في الوقت الذي لا يفعل شيء المجلس البلدي حيث يعمل كل عضو في المجلس في واد دون اي تنسيق ما ادى الى اهدار الجهود حتى ان البلدي يتحرك لازالة المخالفات في الديوانيات ولا يتحرك على الاشياء الالهة والانفع للبلد وللمواطن. واكد ان الكلام عن انخفاض اسعار اراضي ليس له معنى في الاعراب في ظل احتكار الحكومة للأراضي خاصة ان ميزان الاستثمار في الكويت اتخرب بعد تحرير العراق فاصبح العقار والاسهم في الصاعد. أما نائب رئيس جمعية المهندسين الكويتية وعضو المجلس البلدي الاسبق ناجي عبدالهادي فقال ان الحكومة لا تشعر بان هناك زيادة سكنية في الكويت ولا تتعامل معها بشكل استراتيجي ما ادى الى حدوث مشاكل لا حصد لها في ظل سيطرة بعض المتنفذين الذين يأكلون الكيكة باكملها ويتكون الشعب ينن من المشاكل. وزاد ان دخول الدولة في رهان بناء القسامم رهان خاسر وميزانيتها لن تنشئ مدينة كما ان بنك التفليس سوف يفلس في حال تنفيذ الدولة لعودها بتوزيع 250 قسيمة كل شهر لافتا الى ان الحكومة رفعت نسب البناء ورفضوا التصريح بمجرد ان البنية التحتية لا تتحمل ما ادى الى وضع العقدة في المنشار مؤكداً اننا لم نعرف ما هو الهدف الذي تعمل عليه الحكومة؟ هل هو تقليل الاسعار أم اللعب على المشاعر؟. ورأى رئيس رابطة المعمارين الكويتيين م. مزيد المطيري ان العاصمة بعماراتها المتهاككة تكشف عن انه هناك حقبة زمنية مرت دون عمل لانقاذها خاصة انها تعاني من التعفن العمراني ولذا لا بد من انشاء هيئة عليا لتطوير العاصمة بعد ان فقد المجلس خصوصيته بعد ان امسك مجلس الامة بزمام الامور الامر الذي اسهم في هروب المستثمرين من الكويت بعد ان القت الحكومة عليهم مسؤولية اعمال البنية التحتية. و اشار مدير عام شركة اعمال القايسة فوزان الفوزان الى ان البيروقراطية والمعوقات الحكومية نفرت المستثمرين من الاستثمار في العاصمة لافتا الى ان الروائح الكريهة تطاردنا في العاصمة في ظل استمرار استخدام التناكر داعيا الى ان من الأفضل ان نتكلم عن مدينة اخرى والدعوة الى انشاء عاصمة جديدة للخلاص من المشاكل المزمنة التي تعاني منها. واكد ان الحكومة تعتمد على المركزية في اتخاذ القرار ولا تسعى الى تطوير نفسها. وقال نائب الرئيس التنفيذي لشؤون العقار في شركة تمويل الاسكان خليفة الطرارة ان اسعار مواد البناء نار وقد اثر ذلك في استمرار ارتفاع موجة الغلاء خاصة ان المواطنين العاديين دخلوا لعبة المضاربة على الاراضي بعد ادخال البنية التحتية للاستفادة من فروق الاسعار. فيما يلي نص ندوة «النهار» الاقتصادية:

افتتح الخبير العقاري ورئيس اتحاد ملاك العقار قيس الغانم الندوة قائلاً لا توجد جدية عند المسؤولين فقراراتهم مجرد حبر على ورق فالمسؤول لا بد أن يكون لديه الجدية وتطلعات مستقبلية ويعرف ما هي المؤثرات التي تؤثر على تلك الرؤية من ناحية ميزانية الدولة ومن ناحية تجميل العاصمة ومن ناحية الخدمات والبنية التحتية وغيرها من الامور في أي دولة كانت يراها المسؤولون بروى مستقبلية وليست آنية ونأخذ بعين الاعتبار التطور الذي يحدث في أي دولة أخرى.

وزاد الغانم اننا في الكويت باعتبارنا من الدول النامية التي تعتمد في اقتصادها على نوعية واحدة هي النفط وعوائد النفط فاذا ارتفعت أسعار النفط معناها ارتفاع الحركة الاقتصادية عندنا واصبحت في الحدود القصوى واذا انخفضت أصبح الأمر عكس ذلك متسانلاً كيف جهزنا أنفسنا لمواجهة ذلك فالارتفاع الاقتصادي يحتاج الى شركات وهذه الشركات تحتاج الى مكاتب وهذه المكاتب تحتاج الى عقارات وهذه كلها أمور هامة ولا بد ان توضع في الحساب.

وقال الغانم اليوم نحن كدولة وكمسؤولين لا بد ان يكون هناك جدية عند المسؤول فاذا رأى المسؤول ان هناك حاجة لتجميل العاصمة التي تعتبر واجهة أي بلد فحضارة الدولة هي عاصمتها مستواها الراقي من خلال العمارات والطرق والخدمات التي ستعطيها شكلاً مميزاً.

الاستثمار الأجنبي

وأضاف الغانم اننا فتحنا الأبواب للمستثمرين الأجانب لكي يستثمروا في الدولة عن طريق محافظ أو شخص آخر ولكن الطريقة التي نعمل بها الآن كأننا نقف ولا نتحرك فنحن ننشئ قوانين ولكن كل شيء واقف وننشئ وننشئ ولكن الامور تصطدم ببعضها البعض ولذا فمن الواجب ان تكون هناك جدية لدى المسؤولين وشعور بالمسؤولية عند المسؤولين في البلدية ووزير البلدية لتحريك موضوع اعادة قانون 400 في المنة للعاصمة بأسرع وقت ممكن واعطاء الفرص للمتأخرين.

ورأى المهندس المعماري ورئيس رابطة المعمارين الكويتيين مزيد المطيري ان مقترحنا باعادة 400 في المنة كنسب بناء ورد الجهاز التنفيذي بـ 620 في المنة وهذا حق له ولكن أين خطط تطوير المدينة فقالوا في البلدية انه قرار مجلس الوزراء، ولكن هذا المجلس مجلس سياسي يفتقر الى رؤية فنية وله توجه سياسي فهناك أمور لا بد ان نقول فيها البلدية رأياها ويكفي أن يكون القرار للوزير ولكن 620 في المنة عن طريق مجلس الوزراء وهذه الزيادات

توقفت وتأخرت وذلك لعدم وجود بنية تحتية

قيس الغانم: لكن يجب أن يكون هناك جدية عند المسؤولين الذين يودون تجميل العاصمة بحيث يكون هناك نوع من المقوم الجمالي حتى تكون مقبولة ونعني بذلك العمارات الجميلة العالية المتناسقة والحدائق المحملة ولكن المشكلة في الخدمات وهي شغل الحكومة وليس شغل الملاك أو المطورين فلا بد أن تكون في برنامج الحكومة معرفة ما هو المقرر للخدمات وتستوعب وتتابع الحكومة الخدمات للمطور العقاري.

وزاد الغانم انه أصبح واضحاً من قبل بعض الوزارات لتلك الخدمات مثل الكهرباء ووزارة المواصلات في بعض خدمات الطرق داخل العاصمة كل تلك الأمور لا يمكن أن نعملها لمطور العقار بل يجب أن تقوم البلدية بتحميلها للمالك وتقول يجب وقف العمل لمدة خمسة أعوام لحين البت في هذا الموضوع وتبقى المشكلة أنه لا يوجد برنامج وجدول واضح وسليم ولا يجب أن نحمل وزيراً أو أي شخصية معينة بعينه بارتكاب الخطايا بل يجب أن تكون البنية التحتية جاهزة لبرنامج معين وسأل هل يجب تطوير العاصمة؟

قانون نسب البناء

ويرد الغانم على سؤاله قائلاً: نعم يجب إعادة قانون 400 في المنة الآن من خلال 4 - 5 أعوام سنجد في الكويت أبراجاً جديدة لافتاً إلى أنه مع انتهاء مشكلة العراق وإزالة النظام الزائل البائد حيث زاد الطلب على المكاتب فقد كان قبل 2003 سعر المتر بـ 2 - 3 دنانير اليوم نتكلم عن سعر المتر 15 ديناراً كذلك سعر متر الأرض كان بـ 2000 وثلاثة آلاف دينار اليوم من عشرة آلاف إلى 15 ألف دينار داخل المدينة هذه الطفرة لولا ظهور القانون 400 في المنة لكان سعر المتر فوق 20 ديناراً لأن هناك سيكون هناك نقص في اعتقادي.

وأوضح الغانم أن هناك أعضاء المجلس البلدي فهو يضم شخصيات طيبة مثل بدر الحميدي وأحمد لاري والأخ ناجي عبدالهادي ولكن اليوم الجماعة يعون موضوع نظام 400 في المنة وكنا معهم في الساحة والحمد لله مشينا معهم وأدينا الدور بطريقة صحيحة وإيجابيات تراها الآن موضوعاً تجميلياً واحتياج البلد تم تغطيته من المكاتب وحافظت على الأسعار حتى لا ترتفع بصورة غير طبيعية وكل هذا لا بد أن يؤخذ في عين الاعتبار بأن نعيد القانون مرة أخرى.

ورأى الغانم أن قانون الأراضي سيؤدي إلى ارتفاع رسومها وهو قانون انتخابي وأنا أعتقد أنه يكبل الاقتصاد ونحن نطالب بأن تكون الكويت مركزاً مالياً فممن غير المعقول أن تطلب أن تكون مركزاً مالياً ونكبله في الوقت ذاته وهذا شيء لا يجوز وأعتقد أنه سيكون أوفر حظاً لو أن الحكومة تسعى بدلاً من العمل في هذه الميزانية أن يتم ادخال القطاع الخاص وإعادة صياغة القوانين والأنظمة حتى يدخل القطاع الخاص، وهذه الميزانية في هيئة الاسكان لو تم وضعها في أدوات استثمارية والعوائد التي ستأتي من هذه ستدفع أقساط هذه الشركات والمواطن يدفع للحكومة وبذلك تكون الحكومة حافظت على رأسمالها للمستقبل كأساس ثابت ولم ينقص في الوقت نفسه. وتم اعطاء المواطن حقه بطريقة سليمة وصحيحة وستكون أجمل وأحسن مما نعطي هيئة الاسكان لافتاً إلى أنه لا يجب أن نبخس جهد الهيئة.

الكتل العمرانية

م. مزيد المطيري: انه عندما تم إلغاء نسبة 400 في المنة فقدت الكتل العمرانية اهليتها في الارتفاع العمودي فإنه يجب على الحكومة أن تجذب المستثمر بتوفير ارضية خصبة من خلال قوانين تساعدك على أكثر من ذلك وبناء 100 دور وإذا شاهدنا العاصمة في الليل فنشاهد فوضى وشكل غير جمالي وفوضى عمرانية ولا يوجد استراتيجية خاصة أن المخطط الهيكلي خطط في باله وضع العاصمة وقال هذه الأبعاد والمستويات والارتفاعات ويتم عمل البنية التحتية بناء على ذلك ولا يجب أن يتحمل المستثمر أي شيء لأن المستثمر يجب أن يأتي ويجد كل شيء جاهزاً والحكومة إذا كان جدولها متأخراً والمستثمر مطالبه بأن يجمع العاصمة فهذا غير منطقي لأن أي زائر يذهب إلى عاصمة يريد أن يرى تاريخها وثقافتها من خلال الكتل العمرانية والنقاط الجمالية ولهذا فالمستثمر إذا كان يريد الاستثمار في الكويت فيجب أن يجد الأمان للعمل ولهذا لا يجب أن نجبره على سداد الرسوم وأنت لم تعطه مساحة بنين حتى تحقق إيراداته لأنه لو بنى 60 دوراً فسوف يحرك السوق كله وهذه أمور كثيرة غائبة عن المسؤولين.

وزاد المطيري أن القوانين ليست لحظية فلا بد أن تكون الاستراتيجية لمدة 20 عاماً مقبلة ولكن لدينا القانون طلع لمدة عام واحد فقط وهذا لم يحدث في أي مكان في العالم حيث لا بد من تقييم استراتيجية كل عشر سنوات وهذا القانون في رأيي قرار سياسي حيث نشكر الحكومة لإقرارها نسبة 400 في المنة ولكن افتقدت القرار الفني لأنه لو كان استمرت نسبة 400 أو حتى 300 في المنة لتحسن الوضع ولكن القرار السياسي قام على أساس نحن نريد العاصمة افتحوا الباب شوية ووقف بعد ذلك ولو كان هناك رؤى فنية لاستمر هذا القانون.

وأضاف: دائماً نرى الفكرة في الكويت ممتازة ولكن تطبيقها وتنفيذها خطأ وتصطدم وذلك لعدم دراسة الأمر خاصة في الأمور التخصصية وبالتالي فقد القرار السياسي أموراً فنية لو كان هناك تخصصات موجودة وداعمة للقرار لكان يقفز لمدة 20 سنة للأمام ولكن صار قراراً سياسياً وبالتالي لا نستطيع أن نقول للمستثمر اليوم تعال ابن وتفرض رسوم وتنفره.

تعفن عمراني

وقال المطيري: لو لاحظتم أن مساحة العاصمة التي تم بناؤها وأخذت موافقة 400 في المنة نجدها 10 في المنة من العاصمة، أما الباقي فهي أراض فارغة أو كتل تعفن عمرانية مثل بيوت العزاب وهذا ما يسمى تعفنأ حضرياً وذلك لأنك لم تعط المستثمرين الأمان حتى يهدموا ويبنوا ونواكب التطور الموجود في كل عواصم العالم فالدول المجاورة نجد القرار لمدة 20 سنة للأمام حتى يبني ويصمم ويقدم أفكاراً فنية جميلة فنجد المخطط الموجود ولكن المشكلة أن القرار السياسي يتداخل مع القرارات الأخرى فالأمة والبلدي دخلا على بعضهما والمفروض أن البلدي يمسك القرار ويدعم بالتشريع من مجلس الأمة وليس مجلس الأمة هو الذي يأخذ القرار وهو أمر أفقد البلدي خصوصيته وهذا الأمر هو الذي ضيع البلد وصار كل شخص في الحكومة هو الفني وهو السياسي.

وأوضح المطيري أننا طلبنا كثيراً أن تكون هناك هيئة عليا لتطوير العاصمة ويكونوا متخصصين معماريين لرؤية هيئة لتطوير البلد منهم من يرسمون الخطوط وهناك في كل دول العالم لجان عليا خاصة للعاصمة وترى أين التطور؟ وتسير معه وتقوم بوضع المخططات للمساحات والأراضي

وبالتالي ستتحول العاصمة إلى لوحة فنية جمالية من خلال الإنارة في الليل أما في النهار فتكون بالإسكان ولكننا نفتقد في الكويت مساحات فارغة وبنائات قديمة وأصبح الأمر سمك لبن تمر هندي.

من جانبه قال نائب رئيس جمعية المهندسين الكويتية وعضو مجلس البلدي السابق ناجي عبدالهادي إن مشكلة المدينة أنها كانت مربوطة في محافظة العاصمة فكانت أي ميزانية مخصصة لها فكان يعطون الأولوية للمناطق السكنية للترميمات ويهملون المدينة ما لها وال نحن محتاجون إلى وال لها ويكون للمدينة محافظ لها يرعى مصالحها وذلك حتى يكون هناك شخص مسؤول عنها.

جلب رؤوس الأموال

وزاد عبدالهادي أن نسبة 400 في المنة كانت حلاً لجلب رؤوس الأموال والمستثمرين الكويتيين من الخارج إلى الكويت وعندما خرج القرار كان التجار يجاهدون لتطوير عقاراتهم بأسرع وقت لأن احساسهم أن هذا القرار سيكون لفترة وسيقف وهو ما حدث بالفعل لافتاً إلى أن هذا القرار يعد قراراً سياسياً من مجلس الأمة بحكم أننا دائماً نقول ان القرار لا يحمي نفسه بل لابد من عيون تنفذه وأسلوب التعامل مع قانون 400 في المنة أنا اعتبره اسلوباً غير صحيح وهم وضعوا القانون ووضعوا عذر البنية التحتية رغم أن البنية التحتية للمدينة قوية بشهادة وزارات الدولة وخدماتها وحتى الآن لم نر أي انفجارات أو هبوطات أو انقطاعات داخل المدينة رغم أن ثلثي العقارات حالياً أخذ 400 في المنة ونفذه والثلث حصل على الموافقة ولم ينفذه بسبب الاحباط.

ورأى أن عدوى العقارات وشقق المكاتب انتقلت الى الاستثماري وذلك لأن مكاتب المحاماة والأطباء والمهندسين تستغل الاستثماري لعدم وجود مكان وإذا وجد 100 متر بجده بسعر نار وهذا ينعكس على غلاء السلعة على الخدمات فأنا كمكتب هندسي إذا كنت أخذ من المواطن 1000 أو 1200 دينار مقابل خدمات والآن سأخذ 2000 و2400 وادفعه فرق الايجار وبالتالي ينعكس على المواطن وهذا سبب غلاء الخدمات في الكويت لافتاً إلى أن الحكومة تدرس غلاء البضائع بشكل عام دون دراسة مما يؤدي إلى حدوث اختناقات.

غلاء الأراضي

أوضح عبدالهادي أن غلاء الأراضي شيء طبيعي فالطلبات وصلت الى 80 ألف طلب وذلك لأن الدولة تمسك الأراضي وترفض فتح يدها بصورة صحيحة بالتوزيع العادي خاصة أنه يتم توزيع المساكن على القادرين وغير القادرين رغم أنه يمكن أن أوفر أراضي في أماكن متميزة وفي أماكن حساسة مثل قطع 3 و4 في خيطان وبيعها.

وأيد رأي الغانم في أن الدولة لديها فلوس ولكن يمكن لها أن تستدعي القطاع وتعرض عليه النظام المناسب وتترك له الأرض ليشيد المدن وسوف يتكلف ذلك نحو بليون دينار فهذا يمكن بعد 6 أعوام وهي مدة التشييد أعطيه بليوناً و300 مليون دينار وهذا الفرق يكون من استثمار البليون دينار من استثمارات خارجية والعائد سيكون فوق البليون وبالتالي سيكون لدينا مدينة ببلاش.

وتساءل عبدالهادي ما هو الهدف الذي تعمل عليه الحكومة هل هو تقليل الأسعار أم اللعب على المشاعر؟ وهذا الأمر غير واضح في ظل أنهم يتكلمون عن توفير 1000 قسيمة شهرياً وهذا غير صحيح ولن تحل المشكلة بل سوف تنعكس على السوق وتؤثر عليه من خلال نقص الحديد أو الأخشاب أو المواد الأولية ضاحكاً - هل هذه المواد الأولية اللوجيستية لمواد البناء في العالم متوافرة عند الكويت فقط - فالسعودية فيها شغل كذلك قطر والامارات والصين حتى السودان الجميع شغال وبالتالي فعمليات الإنشاء ستؤدي الى ارتفاع الأسعار وهذا سينعكس على سعر الوحدة الأمر الذي يفتح الناس هل ستدعم الحكومة هذا الأمر أم

ستتركه خاصة أن الدولة لو دخلت في رهان البناء فسوف تخسر كثيراً في بناء مدينة أو أكثر بل ستخسر كل الاحتياطي في بناء مدينة أو، اثنتين وفي النهاية لن تحل المشكلة ولن توفر 80 ألف بيت.

آليات اقتصادية

وقال عبدالهادي إن الدولة تلعب دوراً مهماً في ارتفاع الأسعار لعدم وجود تشريعات أو آليات، فنحن في الكويت أي شيء صعب مراقبته يمتنع فالمواطن الذي يدير بنفسه أموالاً لشراء أرض جعلوه يتجه اتجهاً آخر خاصة أن الشخص الذي يشتري الأرض بملايين الدنانير يكون العائد 6 في المئة وبالتالي يجب أن يكون الميزان صح حتى نمشي صح، لافتاً إلى أن الكويت مقبلة على انطلاق كبيرة ولهذا إذا لم يتم تجهيز البنية التحتية والقوانين بآليات التنفيذ فسوف نخسر الكثير في الفترة المقبلة.

ورأى نائب رئيس ادارة الخدمات العقارية في شركة تمويل الاسكان خليف الطرارة أن حركة السوق في الأراضي ظهرت جلياً في منطقة شرق القرين حيث شهدت حركة التداولات حالة من هدوء في الأسعار والتداول ولكن اسعار البناء ارتفعت بنسبة كبيرة والحديد ومواد الخام ارتفعت بدرجة كبيرة فإذا كانت هناك عدالة في السوق لا نخفض كل شيء ولكن الذي اشترى من قبل بسعر رخيص ستجده اليوم يبيع بأسعار مضاعفة فهناك أكثر من مشكلة في السوق بل ان الاقتصاد بمنظومته بشكل عام أصبح مشكلة.

وأيد في الرأي مدير عام شركة أعمال القابضة فوزان قانلاً نحن ندور في الموضوع ذاته بأنه لا توجد استراتيجية لدولة ولا يوجد تطور سنوي ومن المفترض أن تكون هناك استراتيجية عامة لمدة 5 أعوام حتى يستطيع المستثمر وضع خطته المستقبلية لأن ارتفاع اسعار الأراضي والعائد. وزاد الفوزان أن البنية التحتية للأسف الناس تطوروا ونحن محلك سر بالإضافة الى البيروقراطية التي تسيطر علينا تنفر المستثمر بأن يقوم بأي شيء ووصلنا إلى مرحلة اعاقات من الحكومة وهذا بالتبعية سيؤثر على كل الدولة حتى يصل الى الشخص نفسه فإذا رفعت الإيجارات فسيرتفع كل شيء بالتوالي ولهذا فسعر الأراضي في الكويت هو «أس» المشاكل ووراء هروب المستثمرين الى الخارج.

الاستراتيجية المفقودة

واعترف الفوزان بأن المستثمر يريد معرفة الاستراتيجية حتى يعرف كيف يستثمر نقوده داخل الكويت ولكن للأسف ستظل الكويت كما هي ويفترض أن نفقد هذه القاعدة ونتكلم عن مدينة أخرى أو ندعو لبناء مدينة أو عاصمة جديدة فيكفي في بعض المناطق أن نجد روائح كريهة في الطريق ولا نستطيع فتح الشبائيك وذلك لأن هناك مناطق في العاصمة مازالت تغرق في التناكر وهذا شيء مؤسف وهي أمور كلها سوف تؤدي الى هروب المستثمر الى الخارج.

وأيد الفوزان رأي ناجي عبدالهادي قانلاً ان دخول القطاع الخاص من المناقصات لا بد له من آلية للعمل فالسعودية تعطي الربح من البداية للمطور ويقولون هذه نسبتك وطبعاً يجعل الشركات تسوي أفضل شيء بعكس ما يحدث عندنا من سعي الشركات لتوفير ربح وهذه

سببها الحكومة ولهذا نأمل من أن تكون السياسة المقبلة واضحة والإستواصل الأموال الكويتية هروبها الى الخارج خاصة ان الحالة سيئة والتضخم عال.

قيس الغانم: أرى ان خروج الشركات الكويتية ليس ظاهرة سلبية انما ايجابية والدليل على ذلك ان الكويت تولد شهريا شركات عديدة يعني ان هناك رؤوس اموال عند الناس ولهذا فان هجرة المستثمرين خارج الكويت حتى لو كان من البيروقراطية الموجودة شيء جيد لانها تذهب الى الدول العربية وهي تمثل عاندا قوميا جيدا وتعود ارباح هذه الشركات الى الكويت بل ان مردودها يكون جيدا على الشباب الكويتي حيث تذهب به الى دول العالم.

تطور عمراني

وزاد الغانم ان هناك اليوم بنوكا أجنبية في العالم تدور على الشباب الكويتي بل ان هناك شبابا كويتيا يزيد عددهم على عشرة فيما فوق في بنوك أجنبية خارج الكويت وهذا مكسب للكويت وللكويتيين كما ان هذه الشركات التي تعمل في الخارج تقوم بدورها الاجتماعي والوطني يسقط البطالة لان السوق المحلي اليوم، بالإضافة الى دورها المكمل للدبلوماسية.

وقال ان الكويت أصبح فيها تطور عمراني من ناحية المعلوم يفوق كل شيء فالكويت واكبت العالم في التقدم المعماري ولكن لا يوجد تنفيذ لها على أرض الواقع فنحن نسمع تصريحات كثيرة ليس لها أي صدى ومنها ان القانون الذي صدر أخيرا سوف يخفض الأسعار وهذا الكلام ليس له معنى في الاعراب، متسانلا كم عدد الاراضي التي بيد الشركات ألفان او ثلاثة آلاف قسيمة أرض هذا ليس له تأثير.

عبدالهادي: ذلك لانها معروضة في السوق فالناس تشوفها وترى انها موجودة وانها بسبب ارتفاع الأراضي رغم ان ذلك مسؤولية الحكومة.

أدوات استثمارية

قيس الغانم: يجب ان نعرف ان الكويت ليس فيها أدوات استثمارية في الأسهم او العقار حيث كان في الماضي عندما ترتفع الاسهم تنخفض العقارات والعكس صحيح والآن وبعد عام 2003 صار كل شيء «مجنون» والميزان اتخربط ودخلت البلاد أموال طائلة وسيولة قوية سواء كويتية أو أجنبية ومع صدور قانون خفض الضريبة ستزيد أكثر وأكثر ولهذا في اعتقادي ان اسعار العقار والاراضي في الكويت لن تهبط ويسهم في ذلك ان الكويت بها قاعدة قانونية وان القانون متواجد بكامل أضلعه ولذا فان أي دولة تدار بهذه الطريقة القانونية فيجد فيها المستثمر أرضا جيدة للاستثمار لان أمواله ستكون محمية وهو محمي ودانما نجد ان المستثمر الأجنبي في الكويت وضعه قانوني وسليم ولن نجد أي مشاكل لهم وكل هذه العوامل تكون مؤشرات لنا بان أسعار الاراضي تسير الى الامام فمنذ ايام تم بيع 500 متر في الفيحاء بالمزاد بـ 850 ألف دينار وهذا الرقم خيالي.

● «النهار»: ألم يحن الوقت ان تتدخل الدولة وتفك جزءا من الأراضي لتهدئة الأسعار؟

■ قيس الغانم: الحكومة تقول انها ستطرح خيطان في مزايده حتى توفر أراضي للمستثمرين وطبعا هذا المزاد سيرفع الاسعار الى العنان ضاحكا، الحكومة تضحك علينا عندما تقول اننا سنطرح الاراضي من خلال الرعاية السكنية ولكن اذا طرحت 2000 او 3000 قسيمة ألن يحتاج حانزوها الى قروض تمويلية وسيلجأون الى بنك التسليف الذي لو أقرضهم لأفلس البنك ولهذا يجب ان نتكلم كما نشاء ولكن في حدود والا سيتحمل بنك التسليف كل المشكلة.

غياب التنسيق

م. مزيد المطيري: ذلك لغياب الاستراتيجية وغياب التنسيق.

فوزان الفوزان: حتى القرض الاسكاني الذي يتم صرفه وهو 70 ألف دينار فلن يكفي للبناء.

قيس الغانم: اليوم هناك نقطة هامة انه يجب تغيير الرؤى الجديدة في هيئة الاسكان وكذلك رؤى الحكومة فالعالم يتقدم ونحن نسعى للاصطدام بالفوائض فاذا لم تتغير وتتضح الاستراتيجية والا سوف يقف السوق ويصير جامدا حتى ان البنوك ستتوقف لانه لن يكون هنا بائع او مشتر وسيشهد عملية رهن دون سداد وبالتالي نحن نخشى من الارتفاع لانه ما هو زين حتى للعقار لانه سيؤدي الى مرحلة جمود مثلما صار في سوق «المناخ» حيث وقفت الاسعار وبالتالي أخذ المنحنى الخطر خاصة ان العقار سلعة ثقيلة وليس كالسهم الذي يمكن ان تحطه في بنك وتنزله في البورصة اما الاراضي عندما أعرضها في السوق فمن الممكن الا يشتريها أحد مني.

م. فوزان الفوزان: الحكومة لديها مركزية وهي لا تسعى لتطوير نفسها فهذا الامر يصير بالدولة فالادارة تسعى للسيطرة على جميع مقاليد البلاد الاقتصادية وهذا الأمر لن يطور البلد ولن يأخذ القطاع الخاص فرصته لعمل وحدات سكنية رغم انها ستكون افضل مما تنشئه الدولة.

م. مزيد المطيري: هناك تعفن حضاري سار في المرقاب حيث ان السكن الخاص للأسر الكويتية المكون من 7 أو 8 أفراد وهي تسكن في دورين وتم السماح لهم ببناء دور ثالث لتأجيره لمساعدة الأسر بالاضافة الى ان «السكانية» تعلن انها ستوزع 40 ألف بيت ومعنى ذلك ان هناك 40 ألف عائلة في انتظار البيت، وهي قطعة في وحدات مستأجرة وبالتالي في حالة توفير البيوت سيكون هناك 40 ألف وحدة خالية ما سيسهم في حدوث حالة من التعفن وذلك بسبب غياب الاستراتيجية فالسكنية توقفت سنوات والآن تعلن انها ستطرح وحدات بالجملة وهذا لم يتم بدراسة جيدة.

تداولات كبيرة

خليفة الطراروة: هناك ملاحظة ان البنية التحتية غائبة في العديد من المناطق فاذا رأينا جنوب السرة كان فيها نسبة تداول أكبر مما صار فيها بعد ادخال البنية التحتية فقد كانت الناس تشتري وتبني والاسعار مناسبة ولكن بعد ادخال البنية تحولت الاراضي الى سلعة يتم عليها المضاربة فمن اشترى قسيمة بـ 50 الف ارتفعت اليوم الى 70 و100 ألف فيفكر في البيع ويذهب ليشتري في مكان آخر بسعر أقل وأدى ذلك الى حدوث ارتفاع للاسعار ويكفي ان سعر المتر الآن وصل الى 14 ألف دينار وذلك لغياب التنسيق.

نسبة 400 في المئة

م. فريد المطيري: قرار سياسي مشكورين عليه في الحكومة ولكنه يحتاج الى تطعيم فني من المتخصصين والخبراء وذلك حتى تكون القرارات مدروسة حيث تتم تسوية البنية التحتية وغاب رأي المتخصصين وعندما نعطيك الزيادة ولا يكون هناك بنية تحتية فسيهرب المستثمرون ولكن اذا كانت قرارات مدروسة ومخطط لمدة 20 عاما فان المستثمر سيحضر مرتاحا لانه يعرف ماذا سيحدث خلال

سيعرف كيف يضع فلوسه وهو مرتاح بان أمواله ستعود كذلك هناك مشكلة باننا نفرض ضريبة ولا تساعدني فكيف ابني 100 دور ولا يوجد وجد مخطط للمستقبل فلا بد من استراتيجية ونظرة مستقبلية وكل 5 سنوات سيتم اعادة هذا المخطط ولكن الوضع في الكويت غير طبيعي فالعاصمة بنيانها متهاك وهذا يكشف ان هناك حقبة زمنية مرت علينا دون عمل ولا يوجد استراتيجية ولا يوجد تعاون رغم انه من المفترض ان الحكومة عندما فشلت في حل القضية الاسكانية ان تترك للقطاع الخاص فرصة للعمل.

خليفة الطراروة: للامانة القطاع الخاص استطاع خلال فترة وجيزة ان يثبت ذاته في اقامة مبان متميزة ولكن المشكلة في ان الشركات تشييد وتطور وتوفر سنا للمواطنين ولكن البعض يتأخر في سداد الأقساط مما يحمل الشركات الاسكانية مشاكل هذه الامور لان من دراستها ايجاد حلول لها.

م. مزيد المطيري: الجدوى الاقتصادية مبنية على اقتصاد الدولة التي تعيش فيها فالكويت تختلف عن أي مكان آخر وفق البيئة المحيطة..

دراسة الأمر

م. فوزان الفوزان: لا بد من دراسة الأمر!!

ناجي عبدالهادي: ان الكويت يوجد بها خلل في توفير محطات الكهرباء فالصيف الماضي العقود قالت اننا غير محتاجين الى كهرباء الوقت الحالي وسيكون لدينا توفير كهربائي ولكن الواقع شهد عكس ذلك فلم يكن هناك شيء متوفر وسندخل أيام عصبية في الصيف المقبل ويكفي دليل على ذلك ان هناك عقارات ضخمة حاليا لا يتم تزويدها بالكهرباء خوفا من حدوث مشاكل في الصيف المقبل.

وزاد عبدالهادي: ان استراتيجية الدولة ورؤية الحكومة معدومة بل أصبحت صفرا كبيرا فلا توجد خدمات للقوانين وايد قوية كثيرا وواضحة ولكن الآليات غير واضحة وتخضع للتأويلات والتفسيرات فالكويت محتاجة الى غريزة ولباس جديد لهيئاتها ووزارتها ما عاد نظام المناقصات يمشي وذلك لان عملية حرق الاسعار مجرد لكسب العقود ولتوريد العمالة والتكسب من ورائها خاصة ان الشباب الكويتي لا يتوفر له فرصة عمل عملية بل الذي يتوفر له وظيفة فنجد 12 موظفا مكدمين في غرفة واحدة من اجل راتب وهذا يؤدي الى الخمول مقترحا ان يتم تأسيس شركات وتكون هذه الشركات فيها مساهمة في القطاع الخاص لتشغيلها وتعيين الشباب حتى يتعلم وينجز فيما بعد فالسياسة الحكومية تكون مجرد دفع فلوس وهذا غير صحيح فلا بد من دفع الكفاءات الى العمل ولكن من المهندسين من فضل السفر للخارج للعمل والهجرة بسبب الاجراءات الحكومية وهذا الامر سيؤثر كما أثر على الكادر الطبي وسيؤثر في المستقبل على عقول المستثمر للشباب لان السوق الخليجي سوق كبير ويوجد فيه انفتاح كبير، وأسعار عالية وراتب مرتفع ونجد الكويتي في الدول الأخرى هو العقل المدبر والمنجز في ذات الوقت وذلك بسبب السلوك غير التعاوني مع هذه الطاقات التي تطلع.

الأخطاء الاقتصادية

وواصل عبدالهادي رؤيته قائلا الدولة لا تشعر بان هناك زيادة سكنية ولا تتعامل معها بشكل مستقبلي وذلك لان الاقتصاد منظومة لا يجوز ان يحدث لها خطأ حتى تسير بشكل صح فنجد اليابان لا توجد لديها مشاكل لان لديها ناس يشتغلون ويحترمون القانون ولذا يجب على الحكومة ان تغيير سياستها في التعامل مع الاراضي وتكون الامور واضحة واسعارها واضحة ولا يعطي الفرص لأحد من الاشخاص او المتنفذين ان ينزلوا على الكيكة ويأكلوها بأكملها ويتركوا الشعب الكويتي يعيش بعيدا.

< «النهار»: ما هو دور جمعية المهندسين؟

> عبدالهادي: الجمعية سعت لتحديد الامور ورفع الظلم وسعينا لحل مشكلة التعفن السكاني والنظرة المستقبلية لمدة 20 سنة مقبلة وعندنا الحكومة تسعى لتوفير اراض ولكن لا يمكن ان ارض قيمتها 5 ملايين وأبيعه بمليون دينار ونحن لدينا دراسات هندسية ومخططة لكننا نحتاج الى مساندة لرؤية السياسة ونحن مستعدون لتوفيرها.

م. مزيد المطيري: قامت الجمعية بعمل ورشة عمل وقدمت دراسة كاملة عن مشاكل العاصمة وحضر بها بجميع التخصصات ومهندسون مدنيون ومعماريون ووزراء وقدمنا مذكرة عن مشاكل العاصمة كلها سواء بالتخطيط والقرارات والمخطط او بالكتل وذلك بفضل المهندسين الوطنيين المتبرعين لخدمة الوطن والكل يريد ان يعمل في تخصصه فنحن نريد ان نطور بلدنا.

قيس الغانم: انا لي تدخل سلبي فنحن في الكويت لدينا طبيعة يمكن ان تكون سلبية فبدلا من تمثيل جهة معنية لها رؤية جيدة وايجابية للاقتصاد وتجميل البلد ونصل الى مجالس الحكومة رأسا. فنحن نقدم الرؤى لمن يمثلهم ونحن اعضاء في تلك الجمعية ونعكس الرؤية لقناعتنا نحن هذا خطأ لافتا الى ان المجلس البلدي به اربعة مهندسين رئيس الجمعية كان عضوا وكذلك رؤساء اللجان الفنية مهندسون فالجمعية واجب على الاعضاء المتواجدين الدفاع عن هذه الرؤى، اما الذي أراه في المجلس البلدي كأعضاء كل واحد يعمل في طريق آخر مختلف واحد من قانون 400 وواحد ينادي بقانون آخر وثالث ليس له علاقة بالقانون الذي أوصله وكل واحد له فكر معين.

ورث عمل

وزاد ان واجب الجمعية ان يقتنع بالاستراتيجية المطلوبة لهذا الموضوع من خلال هؤلاء الاعضاء الموجودين والتي واجب التمسك بها فاذا كنت غير مقتنع فمن خلال المناقشات في الجمعية يمكن ان تكون نظرتك للامور ناقصة ويمكن ان نقتنع او تفتنع.

م. مزيد المطيري: أؤيدك في هذه النقطة يا ابو عبدالله والنقطة المهمة أرد عليك بان المجلس سعى من خلال الجمعية الى حل هذه المشاكل من خلال ورث عمل لتطوير عملية البناء ولكن لا أحد اهتم بنتائجها.

قيس الغانم: انا أتكلم عن شيء متكامل فلا يجب الزام فلان او اعلان ولكن اذا رأيت جمعية المهندسين ان العاصمة يجب ان يكون لها محور مهم وان تدعم قانون 400 في المنة ولكن المشكلة انني اعرف اعضاء في المجلس البلدي اتوا من جمعية المهندسين وتوجهتهم وآرائهم مختلفة تماما عما تريده الجمعية.

واسترجع قيس الغانم جزءا من الماضي قانلا ان المجلس البلدي عندما طرح منذ سنوات موضوع تطوير وتجميل العاصمة الجميع هب منهم بدر الحميدي «الطيار» وأحمد لاري «معلم» وناجي عبدالهادي «مهندس» وصياح ابو شيبه «تاجر» الى ذلك وسعوا الى خدمة البلد وانا كنت في اللجنة فلا ناجي او لاري او أحد استفاد او كان له مصلحة فقد عملنا لمصلحة البلد وكذلك الحميدي وابو شيبه ومع أول اجتماع كان هناك توافق على حب البلد وسعيها الى تطوير العاصمة وتجميلها ودعمها ولم ننظر ان أحد يكون غنيا او استفاد فقرارات اللجنة ساهمت في غناء بعض الناس حيث كانوا اشتروا المتر بـ 3 آلاف دينار وصار بعد ذلك 15 ألف دينار حيث استفادوا من القرارات وباركنا لهم وقلنا لهم بس شاركونا في التجميل فقد كانت الناس خانفة حيث كانوا يريدون بناء 70 دورا ويخشون من عدم تأجيرها وارتفاع التكلفة ولكننا اقنعنا الناس ان هدفنا هو التجميل.

أحلام وردية

وقال الغانم اننا لا نملك شيئا في العاصمة ولكني حزين على العاصمة فأنا كان «ودي» ان أشاهد أبراج في العاصمة ولذا مجلس البلدي الذي أعلن أنه يتحرك لإزالة المخالفات من الدواوين عليه أن يتحرك على شيء أهم وأنفع فأنا ناقشت اعضاء المجلس ولم أجد منهم فائدة من المناقشة رغم أنني أناقش كويتي وليس بصفتي جنسية أخرى وذلك لمصلحة الكويت ولذا كنت أود من اعضاء جمعية المهندسين أن يتكاتفوا في هذا الموضوع ويجب أن نكون صرحاء أكثر بان الجمعية تطلب شيئا وهناك اعضاء تابعون لا يطلبون شيئا آخر.

بيع الهواء

وتساءل الغانم السؤال الذي يطرح نفسه: هل الحكومة ستدفع شيئا للمستثمر مقابل بيع الهواء؟! لا لأنه لا يوجد دولة في العالم باعت الهواء للناس غير الكويت، والارتفاعات قيمتها فلوس والهواء ببلاش وهذا العائد يذهب إلى ادارات الدولة حيث حققت اللجنة التي باعت الهواء 25 مليون دينار.

ناجي عبدالهادي: أنت عارف يا أبو عبدالله أن قانون 400 في المنة كان فيه ايجابيات أكثر من سلبيات حيث تجمعت الأموال والدولة لم تعرف كيف تتعامل مع الأموال رغم أن الهدف الرئيسي من الصندوق الذي كان تحت ادارة البلدية بمشاركة البلدية وديوان المحاسبة وذلك لتنفيذ فكرة التجميل ولكن للأسف المالية تهربت وديوان المحاسبة تهرب وتركا البلدية تناطح لوحدها فالموضوع ليس في بناء البنية التحتية بل من خلال استغلال هذه الأموال لتجميل العاصمة ولكنهم انتقلوا بهذه الأموال من تجميل العاصمة الى بناء المدارس رغم أن التجار عندما اشتروا الهواء كان من أجل تجميل العاصمة وذلك بسبب أن الدولة ليس لديها

رؤية صحيحة أو عين رقابية خاصة أن مجلس الأمة أصبح يستخدم سلاح الاستجابات ما سبب قلقاً فلماذا أعور رأسي فمن الأفضل أن «أسكر» هذا الباب حتى لا تستمر المشاكل وفي النهاية المتضرر يكون هو التاجر.

العاصمة ضائعة

فوزان الفوزان: المتضرر هو العاصمة!؟

ناجي عبدالهادي: طبعاً هذه التكلفة لا يتحملها التاجر بل يتحملها المستأجر الذي لن يستطيع أن يجد مكاناً ولم يجد متراً بـ 3 أو 4 دنانير بل الأسعار وصلت إلى 8 دنانير فما فوق وهذه المشكلة انتقلت إلى الاستثماري حتى ان البيت الخاص أصبح يستغل كمكتب وهذا الخلل لا أحد يسعى لمعالجته بشكل جدي وسيكون هناك مشكلة أكبر حيث ستتحول المناطق السكنية إلى تجارية وهذه كارثة لأنه ليست هناك رؤية للمناطق الجديدة.

وشدد ناجي على أن الحكومة لو كانت جادة فيجب أن تدرس الموضوع والخروج بنتيجة واعضاء مجلس الامة إذا رأوا أن الحكومة جادة سوف تساعدهم وهم طلوعوا 3 قوانين خلال ساعتين رغم انها كانت منذ 15 سنة وأعتقد أنه يمكن أن تسوي شيئاً فقد يستشعر الاعضاء بأن هناك جدية حكومية.

م. فوزان الفوزان: القطاع الخاص هو الأساس وهناك ارتفاع في أسعار المكاتب وهذا سيسبب ضغطاً على الشركات وهناك أمور واضحة وكثيرة ولكن لا بد من الجدية من الدولة وألا يتم النظر إلى المصالح الخاصة!

ورشة عمل للمهندسين

دعا ناجي عبدالهادي الحكومة ومجلس الأمة والقطاع الخاص وغرفة التجارة واتحاد الملاك لورشة عمل في جمعية المهندسين لمناقشة المشكلة العقارية وسياسة الحكومة في التعامل مع الأراضي والخروج بنتائج جيدة لافتاً إلى أنه يمكن رفع الورقة إلى صاحب السمو ليطلع عليها.

البنية التحتية تفتح باب المضاربة

أوضح نائب الرئيس لشركة تمويل الاسكان خليفة إلى أن هناك ملاحظة مهمة هي أن غياب البنية التحتية في بعض المناطق جعل الطلب عليها يسير بشكل طبيعي. ولكن بمجرد ادخال البنية التحتية تتحول الرؤى نحو المضاربة حتى ان البعض الذي كان قد اشترى الارض للسكن أصبح يفكر في بيعها بسعر اعلى والشراء في منطقة أخرى.

الغانم : أسعار العقار لن تنخفض

أكد قيس الغانم أن البعض رأى أن القانون الذي خرج أخيراً سوف يرفع أو ينزل الأسعار وهذا غير واقعي لأنه من خلال تجاربي في السوق الكويتي لا يوجد أكثر من الحرب العراقية الايرانية في الثمانينيات ونحن عاصرناها ولم تنزل الاسعار سواء في الاسهم أو العقار رغم انها كانت على أبوابنا ولكنها لم تؤثر علينا.

وزاد فهل تلك القوانين من تلك النوع سوف تؤثر وتنزل الأسعار فهذا غير منطقي مؤكداً أن هذا الاعتقاد غير وارد ولن تنخفض اسعار العقار.

الكويت ذاهبة إلى المجهول

رأى ناجي عبدالهادي أن الكويت ذاهبة إلى المجهول وذلك لغياب الرؤية والاستراتيجية في توفير الخدمات حتى أصبحت المعادلة العمرانية صفراً فلا توجد خدمات واسلوب المناقصات والاستثمار. كذلك أصبح صفراً والمستثمر الأجنبي عندما يحضر يريد بنية تحتية وآليات للعمل. ولكن لا يجد شيئاً ضاحكاً وبعد ذلك تريدون الكويت مركزاً مالياً.

حرق أسعار المناقصات لجلب العمالة

أكد ناجي عبدالهادي أن نظام المناقصات يتسبب في عمليات حرق الأسعار لمجرد كسب العقود الحكومية من أجل جلب العمالة وغيره وهو أمر أدى إلى وجود عمالة سائبة بشكل غير طبيعي لا تجد عملاً وتجدهم في الشوارع ويمارسون كل أنواع الرذيلة من سرقة ونهب وقتل.

البنية التحتية تفتح باب المضاربة

أوضح نائب الرئيس لشركة تمويل الإسكان خليفة إلى أن هناك ملاحظة مهمة هي أن غياب البنية التحتية في بعض المناطق جعل الطلب عليها يسير بشكل طبيعي.

ولكن بمجرد ادخال البنية التحتية تتحول الروى نحو المضاربة حتى ان البعض الذي كان قد اشترى الارض للسكن أصبح يفكر في بيعها بسعر اعلى والشراء في منطقة أخرى.

الفوزان: أراضي الكويت الأعلى في العالم

أكد مدير عام شركة أعمال القابضة فوزان الفوزان أن أسعار الأراضي في الكويت وراء هروب المستثمرين إلى الخارج فالكويت الآن أعلى سعر أرض في العالم من قبل كنا نتكلم عن اليابان والآن الكويت ستظل الأعلى في ظل غياب التخطيط والرؤى المستقبلية أمام المستثمرين مما يجعلهم لا يفضلون العمل في الكويت.

الجيوان وتوفير القسام المتميزة

قال ناجي عبدالهادي اننا كجمعية مهندسين تقدمنا باقتراح بأن منطقة الجيوان تعد الأفضل للمستقبل حيث لا يوجد بها الا مبنيان أحدهما لوزير الدفاع والثاني لوزارة الداخلية والباقي كله هناجر وكيربي واقترحنا على وزارة الدفاع أن تخلي الجيوان كله الى الدائري السادس وتكون لهم حماية خاصة ومساحات أكثر وقد وافقوا في المرحلة الأولى وبعد اسبوع رفضوا وتبين لنا أن هناك تدخلات. وزاد عبدالهادي أن هذه المنطقة كانت سوف توفر ألف قسيمة وسيتم بيعها بيعاً حراً وبثمنها كنا سننشئ مدناً ومناطق اسكانية ولكن كل ذلك ذهب أدراج الرياح.



ناجي عبدالهادي



خليفة الطرارة



جانب من ندوة النهار



م. فوزان الفوزان



م. مزيد المطيري



للتعليق على المقال (التعليقات لا تعبر عن رأي صحيفة النهار وانما تعبر عن رأي اصحابها)

الإسم

البريد الإلكتروني

البلد

عنوان التعليق

التعليق

الصفحة الرئيسية | أضف النهار الى مفضلتك | اجعل النهار صفحتك الرئيسية